



المَهِيَّةُ الْإِيمَانِيَّةُ الْإِسْلَامِيَّةُ الْعَالَمِيَّةُ  
International Islamic Charity Organization

## اتفاقية شراكة

لتنفيذ المشاريع الإنسانية للهيئة الخيرية الإسلامية العالمية

IICOPS018	رقم الاتفاقية:
01	رقم الإصدار:
2022/01/30	تاريخ الإصدار:
16	تاريخ التعديل: عدد الصفحات:

16 / 1



E-mail: info@iico.org

تلفون: 22274000 - فاكس: 22274003 - من: 3434 - مسدس: 13035 - باب: 1808 300

1808 300  
www.iico.org  
khayyana.net



## فهرس بنود الاتفاقية

رقم الصفحة	العنوان	م
3	التمهيد:	1
3	البند الأول:	2
3	البند الثاني: الضوابط	3
4	البند الثالث: التمويل	4
5	البند الرابع: استخدام الأموال	5
5	البند الخامس: الدفعات المالية	6
6	البند السادس: التزامات الأطراف	7
7	البند السابع: التقارير	8
8	البند الثامن: اللوحات الإعلانية الثابتة والمتحركة	9
9	البند التاسع: المراجعة والمراقبة والتقييم	10
10	البند العاشر: المجلات المالية وعمليات التدقيق	11
10	البند الحادي عشر: سياسة حماية المشروع	12
12	البند الثاني عشر: الأطراف المحظورة	13
12	البند الثالث عشر: الهوية البصرية	14
13	البند الرابع عشر: الملكية الفكرية	15
13	البند الخامس عشر: المسيرة	16
13	البند السادس عشر: تعديل أو إنهاء الاتفاقية	17
14	البند السابع عشر: الجراءات والغرامات	18
15	البند الثامن عشر: القانون الواجب التطبيق	19
15	البند التاسع عشر: مدة الاتفاقية	20
15	البند العشرون: نسخ الاتفاقية	21
16	إقرار وتعهد	22





الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية  
International Islamic Charity Organization

حررت هذه الاتفاقية بين كل من:

الأطراف	اسم الجهة	ممثل الجهة	العنوان	الهاتف
الأول	الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية	بدر سعو德 الصبيط بصفته المدير العام	الكويت - جنوب المرة - ضاحية الشهداء - منطقة الوزارات - من بن الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية	96522274000
الثاني	شبكة غصون الزيتون للجمعيات التنموية	حاتم عبادي بصفته رئيس الشبكة	AV. DES MARTYRS, CETE ZITOUNA, IMM1, APP 1, 3000 SFAX - TUNISIE	0021674202908
		Email: info@lico.org	Email: contact@radros.org	

### التمهيد

حيث إن الطرف الأول هيئة خيرية إسلامية عالمية، تعمل على ت unkين الإنسان تعليمياً وثقافياً واقتصادياً، ليكون قادرًا على إحداث التأثير الإيجابي في مجتمعه، عبر برامج نوعية عالية الجودة.

وحيث إن الطرف الثاني "جهة خيرية معتمدة" تنفذ البرامج والمشاريع الإنسانية، فقد التقت رغبة طرفي اتفاقية الشراكة من واقع أهليتها للتعاقد والتصرف، على إنجاز وتنفيذ المشاريع والبرامج الخيرية والإنسانية المختلفة بحسب السمواصفات ومعايير والسياسات المعتمدة لدى الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية، مع التقيد بالتنفيذ حسب بنود هذه الاتفاقية.

### البند الأول

يعتبر التمهيد السابق والدراسات المتباينة بين الطرفين جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية ومتعمماً لبنودها.

### البند الثاني (الضوابط)

1. هذه الاتفاقية الإطارية للشراكة معنية بضبط وحوكمة الإجراءات والممارسات المتعلقة بتنفيذ جميع أنواع المشاريع الخيرية المنوحة من قبل الطرف الأول، والمنفذة خارج دولة الكويت بواسطة المؤسسات الخيرية المعتمدة لدى وزارة الخارجية الكويتية في دول التنفيذ، ويشار إليها لاحقاً بالطرف الثاني.



16 / 3

E-mail: info@lico.org

هاتف 22274000 - فاكس 3434 - مكتب 13035 - الكويت

1808 300  
www.liico.org

@ khayriyanet  
f



2. تشكل الوثائق التالية وحدة متكاملة وتعتبر جزءاً من هذه الاتفاقية وأساساً لاتفاق الطرفين، وتكون الإشارة إلى أي منها أو جميعها بعبارة مستندات الاتفاقية، وفي حالة تعارض نصوصها مع نصوص هذه الاتفاقية تسود نصوص الاتفاقية، وفي حالة تعارض أي من هذه الوثائق تكون الحجة للتي تأتي منها أولاً:

أ. وثيقة اعتماد تنفيذ مشروع أو برنامج.

ب. دراسة المشروع المعتمدة.

ج. الأدلة المنظمة لإجراءات المنح في الهيئة والمتوفرة على الرابط <https://fund.iico.org/#proc>

د. الشروط العامة للمشاريع حسب المجالات في دولة التنفيذ.

وأن أي بنود ناقصة من إحدى الوثائق، ولكنها مذكورة في وثيقة أخرى، تعتبر ملزمة للطرف الثاني، حيث إن وثائق الاتفاقية مكملة لبعضها، والمسائل التي لا يتم النص عليها صراحة في هذه الاتفاقية تحكمها شروط دولة التنفيذ.

3. تعتبر وثيقة اعتماد تنفيذ مشروع أو برنامج، وثيقة أساسية ملزمة للطرفين تدون عليها بيانات ومواصفات المشروع المعتادة حسب الدراسة المعتمدة، مثل: اسم المشروع، البرنامج ونوعه، مكونات المشروع، المدة الزمنية، التكلفة، مراحل التنفيذ، آلية صرف الدفعات، وแตก الت مواصفات لكل مشروع/برنامج حسب المجال والنوع ويتم اعتمادها من الطرف الأول وترسل للطرف الثاني لإدراج المدد الزمنية وتاريخ البدء والإجازة المتوقعة لمراحل تنفيذ المشروع والتوجيه عليها، ومن ثم إعادة إرسال نسخة منها خلال مدة (لا تزيد على ثلاثة أيام عمل كحد أقصى) على البريد الإلكتروني أو البريد العادي للطرف الأول.

4. لا تقع على الطرف الأول أي مسؤولية قانونية، أو إدارية، أو مالية، أو غيرها جراء هذه الاتفاقية، عدا ما يتم الإشارة إليه ضمن "وثيقة اعتماد تنفيذ مشروع أو برنامج" التي سيتم إرسالها لاحقاً من الطرف الأول للطرف الثاني، والتي تمت الموافقة عليها من الطرف الثاني.

5. تزويـدـ الـهـيـةـ بـالـمـسـتـدـاتـ الرـسـمـيـةـ لـلـجـهـةـ،ـ وـأـيـ تـحـديـثـ يـطـرـأـ عـلـىـ الـأـورـاقـ الـثـبـوتـيـةـ وـالـرـسـمـيـةـ لـلـجـهـةـ.

6. تزوـدـ الـهـيـةـ بـاسـمـاءـ أـعـضـاءـ مـجـلسـ إـدـارـةـ الجـهـةـ وـكـبـارـ التـقـيـدـيـنـ فـيـهـاـ وـأـيـ تـحـديـثـاتـ نـظـرـاـ عـلـيـهـمـ.

7. تزوـدـ الـهـيـةـ بـعـاـبـونـ مـوـاـقـعـ وـمـقـرـاتـ وـأـفـرعـ الجـهـةـ وـأـيـ تـغـيـرـاتـ نـظـرـاـ عـلـيـهـاـ.

8. تزوـدـ الـهـيـةـ بـأـطـرـ وـنـظـامـ الـحـوكـمـ الـمـطـيقـ لـدـيـ الجـهـةـ.

9. لا يتم استخدام المشاريع التي تمولها الهيئة في أي ارتباطات سياسية أو دعم حزبي.

### البند الثالث (التمويل)

يوافق الطرف الأول على تمويل قيمة المشروع أو البرنامج الوارد في وثيقة اعتماد تنفيذ المشروع أو البرنامج بحسب العملة الواردة فيه على النحو المبين في ميزانية المشروع المقدم من الطرف الثاني، ولا يتحمل الطرف الأول أي فروقات في الأسعار





وتکالیف المشروع الناتجة عن التضخم أو من تبعات التقلبات الاقتصادية أو غيرها، ويجوز للطرف الأول منفرداً النظر في ذلك وتقدیر الموقف حالها بناء على كتاب رسمي من الطرف الثاني.

#### البند الرابع (استخدام الأموال)

1. لا يجوز للطرف الثاني استخدام أو توجيه التمويل المخصص أو جزء منه بموجب هذه الاتفاقية بخلاف ما يتوافق مع ميزانية المشروع، وفيما يخص المشاريع التنموية مثل (مشاريع التمويل الأصغر) التي يعمل بها الطرف الأول وينحها لشريكه لتنفيذ هذه المشاريع، فلا يجوز للطرف الثاني استخدامها أو إعادة تدوير الأموال المستردة لمشاريع مشابهة [لا بعد الموافقة الكتابية من الطرف الأول].
2. لا يسمح للطرف الثاني بالتغيير أو الاتحراف عن ميزانية المشروع المعتمد في وثيقة اعتماد تنفيذ مشروع أو برنامج، أو إجراء أي تباينات [لا بموافقة الطرف الأول].
3. في حال تقديم الطرف الأول مستلزمات أو أدوات لمصلحة المشروع وتقع في إطار المشروع، يكون الطرف الثاني مسؤولاً عن سلامتها وأمنها وعن ضمان تطبيق استخدامها بالشكل المناسب والصحيح.
4. إذا كانت هناك أسباب معقولة للشك في حدوث أي مخالفات أو اختلالات أو مسوء استخدام للأموال أو تعارض للمصالح خالل أو بعد فترة المشروع وفشل الطرف الثاني في تبرير ذلك بشرح كافٍ وأندلة موثقة على النحو الذي يحدده الطرف الأول (حسب الحالة)، فيلتزم الطرف الثاني بإعادة المبلغ إلى الطرف الأول.
5. يجب الاحتفاظ بفوائض الأموال التي يتم صرفها بموجب (وثيقة اعتماد تنفيذ مشروع أو برنامج) وفقاً لشروط الطرف الأول، أو أي دخل مستحق أو مستلم كجزء من أنشطة المشروع، ويجب أن يعكسه الطرف الثاني بشكل صحيح في دفاتره وحساباته وتقاريره المالية، ويجب أن يبلغ الطرف الأول بها.

#### البند الخامس (الدفقات المالية)

1. تعتبر (وثيقة اعتماد تنفيذ مشروع أو برنامج)، وثيقة أساسية ملزمة للطرفين، تحدد آلية صرف الدفقات المالية للمشروع حسب السياسات المعتمدة لدى الطرف الأول.
2. يلتزم الطرف الثاني بالبدء بتنفيذ المشروع بمجرد تسلمه وثيقة اعتماد تنفيذ المشروع أو البرنامج والتوقع عليها كاعتماد من طرفه وإرسال نسخة للطرف الأول حتى يتضمن له استكمال إجراءات تحويل الدفقات المالية.
3. للطرف الأول الحق في حجب أو تغيير تاريخ أو مبلغ أي دفعة، لأي من الأسباب التالية:
  - أ. عدم تزويد الطرف الأول بالتقارير في موعدها المحدد أو عدم تقديم تقارير مرضية بشأن مراحل التنفيذ.
  - ب. عند استخدام المقرض للأموال وفقاً للتقرير المالي أو تغير التوفيق.





ج. عندما يتبنّى للطرف الأول بشكل معقول أن هناك مخالفة للشروط الواردة في وثيقة اعتماد تنفيذ المشروع أو البرنامج.

وفي الحالات السابقة لا يتم صرف الدفعات المالية إلا بعد المراجعة والتدقيق.

4. في حال ارتجاع الدفعات المالية المحولة للطرف الثاني لأسباب خاصة به ونتج عن ذلك انخفاض في المبلغ سواء كانت عمولات أو فروق أسعار عملات، ويرجع السبب إلى التعديل أو التغيير في البيانات من قبل الطرف الثاني، ولم يعلم به الطرف الأول، فإن الطرف الثاني يتحمل قيمة فروق هذه التحويلات.

#### البند السادس (التزامات الأطراف)

ا. يلتزم الطرف الأول بتقديم الدعم المالي المتفق عليه ضمن 'وثيقة اعتماد تنفيذ مشروع أو برنامج' للطرف الثاني.

2. يلتزم الطرف الثاني بما يلي:

أ. الإقرار الكامل بصحبة البيانات التي ترد في أي مشروع يتم تقديمها وأنها من واقع احتياج فعلي، ويعتبر التوقيع على هذه الاتفاقية إقراراً بذلك.

ب. الإقرار بأنه مسؤول أمام الطرف الأول عن تنفيذ المشروع المعتمد في وثيقة اعتماد تنفيذ مشروع أو برنامج، وينتهي بتنفيذ المشروع حسب المكونات والمواصفات المذكورة في الوثيقة.

ج. التعهد بأنه في حال تم اعتماد أحد برامج التنمية المجتمعية الخاصة بالطرف الأول، بفتح حساب بنكي خاص بالبيان المقدمة من الطرف الأول في مفرع دولة إدارة البرنامج، ويتم تزويد الطرف الأول به كتابياً من قبل الطرف الثاني، يوضح فيه جميع المبالغ المستلمة والقيود المالية التي تجري على الحساب من عمليات السحب والإيداع الخاصة بتنفيذ البرنامج والأقساط المسددة من المستفيدين خلال الشهر، ويرسل منه نسخة للطرف الأول مع كل تقرير شهري.

د. تنفيذ البرامج والأنشطة والمشروعات وفق الضوابط والشروط المنصوص عليها بالأئلة الإرشادية المعتمدة من الطرف الأول (دليل الكفالات، الدليل الإرشادي لبرامج المشاريع التنموية، دليل برامج التعليم، دليل برامج نشر الثقافة الإسلامية الوسطية.. إلخ).

هـ. عدم الدخول في أي منح فرعية أو غفود من الباطن باستخدام أموال المشروع دون موافقة خطية مسبقة من الطرف الأول.

و. إخطار الطرف الأول على الفور بأي موارد قد تكون متاحة من مصادر أو جهات أخرى للمشروع أو البرنامج الممول من الطرف الأول.





- ز. التقاديم بالمخصصات الإدارية المحددة لدى الطرف الأول لتفصيل التكاليف التشغيلية غير المباشرة، ولا يحق له خصم أي مخصصات أخرى لأي سبب كان.
- ح. توضيب بنود التكاليف المباشرة لتنفيذ المشروع بشكل مفصل للطرف الأول من خلال التقارير المالية والإدارية التي يطلها الطرف الأول، مرفقة بها كل الشواهد المالية المعروفة مثل الفواتير الرسمية المعتمدة ومستندات القبض وغيرها.
- ط. رفع مستندات القبض للمبالغ المحولة له من الطرف الأول على شاشات منظومة العمل الإنساني بوزارة الخارجية الكويتية وفقاً للتعليمات الصادرة بهذا الشأن، وفي حال التحويل من خلال طريقة أخرى خلاف وزارة الخارجية يتم إرسال مستندات القبض عبر الإيميل للطرف الأول خلال ثلاثة أيام من تسلمه المبلغ.
- ي. التقاديم بالتعليمات والقرارات الصادرة من منظومة العمل الإنساني التابعة لوزارة الخارجية الكويتية والتي تنظم تنفيذ المشاريع والبرامج الإنسانية.
- ك. تزويد الطرف الأول بصورة من ملكية أو وثيقة وقف الأرض التي ستقام عليها المشروع معتمدة من الجهات الرسمية ذات العلاقة في بلد المشروع، على ألا تكون الملكية باسماء آخرين.
- ل. الاحفاظ بقاعدة بيانات كاملة للمستفيدين من مشاريع المساعدات والكفالات التي يقدمها للطرف الأول ومستنداتهم الرسمية والشتوية، ونفع اختيار الحالات ومتابعتها على عاتق وضمن مسؤولية الطرف الثاني.

#### البند السابع (التقارير)

- يلتزم الطرف الثاني بتزويد الطرف الأول بالتقارير حسب السياسات المعتمدة في الأئلة الإرشادية ووثيقة اعتماد تنفيذ مشروع أو برنامج لدى الطرف الأول.
- يلتزم الطرف الثاني بتزويد الطرف الأول بالتقارير التي يطلبها، ويجب أن تكون هذه التقارير بالشكل المتفق عليه.
- يلتزم الطرف الثاني بتزويد الطرف الأول بتقرير سنوي عن المشاريع ذات الطبيعة التشغيلية والمشاريع النوعية التي مولتها الطرف الأول أو ساهم في إنشائها أو تشغيلها.
- يلتزم الطرف الثاني بتزويد الطرف الأول بالتقارير التي ثبتت حالة ووضع المشروع بعد انتهاء الاتفاقية، بهدف ضمان استمرارية المشروع ورفع الدراسات التي تحدد احتياجاته في حال طلب ذلك لاحقاً، أو في حال قام الطرف الأول بتكليف طرف ثالث للإشراف أو التقييم والرقابة والتدقيق على المشروع فيلتزم الطرف الثاني بالتعاون معه للوصول إلى المشروع.





5. يلتزم الطرف الثاني بضوابط التوثيق والتقطبة الإعلامية "إنتاج الفيديو والصور الفوتوغرافية ومواصفاتها ومعاييرها الفنية المعتمدة لدى الطرف الأول وكذلك السياسات والإجراءات المنصوص عليها في أدلة إجراءات المنح، والمتوفرة على الرابط <https://fund.iico.org/f/TechnicalSpecificationsVideoandPhoto.pdf>
6. يلتزم الطرف الثاني بإرسال صور فوتوغرافية لا تقل عن (10 صور) واضحة لكل مرحلة من مراحل المشروع والتي سيتم تحديدها في (وثيقة اعتماد تنفيذ مشروع أو برنامج) مع الالتزام باظهار لوحة المشروع في كل صورة.
7. يلتزم الطرف الثاني بإرسال فيديو (HD) نقي واضح "غير منتج" لا يقل عن دققتين أثناء تنفيذ المرحلة الخامسة، ويحق للطرف الأول استخدامه في المواد الإعلامية الخاصة به بدون أي قيود.
8. يلتزم الطرف الثاني حال قيامه بتنفيذ البرامج الاجتماعية للطرف الأول مثل الكفالات وغيرها بإرسال تقارير دورية للمكفولين، والحرص على تحديث بيانات وصور المكفولين أولاً بأول حسب الدليل الإرشادي للكفالات.
9. لا يجوز للطرف الثاني التواصل المباشر مع الكافل أو المتبرع، أو طلب مساعدة إضافية منه، أو ترتيب زيارة له دون علم الطرف الأول، ولا يتم قبول أي دعم للمستفيد المكفول لدى الهيئة من أي جهة أخرى إلا بموافقة خطية.
10. يلتزم الطرف الثاني بكتابة جميع التقارير باللغة العربية ما لم يوافق الطرف الأول على إمكانية كتابتها بلغة أخرى.
11. يقوم الطرف الثاني بإجراء جميع التعديلات والتصحيحات المعقولة على التقرير بعد أقصى 15 يوماً من طلب الطرف الأول.
12. يلتزم الطرف الثاني بالاحتفاظ بسجل أصول محدث لجميع المعدات المشترأة في إطار المشروع، ليقدمه إلى الطرف الأول عند الطلب مع السرد النهائي والتقرير المالي.

#### البند الثامن (اللوحات الإعلانية الثابتة والمتحركة)

- يلتزم الطرف الثاني بوضع لوحات خاصة لإثبات تنفيذ المشروعات حسب (وثيقة اعتماد تنفيذ مشروع أو برنامج) بكل مشروع مع كل صورة حسب التالي:
- أ. اللوحات المتحركة (قماشية أو رول آب، ...): وتستخدم هذه اللوحات عند إثبات مراحل تنفيذ المشاريع، على أن يكون لكل صورة بياناتها التي توضح مصدر الصورة، ويتعهد الطرف الثاني بعد إرسال صور لا تتوافق فيها لوحة لمرحلة المشروع، وإلا تعد الصورة مجهولة وئد خارجة عن نطاق مراحل تنفيذ المشروع.
- ب. يتعهد الطرف الثاني بوضع لوحة ثابتة غير قابلة للتلف للمشروع الإنساني، على أن تكون من أحد المعادن التالية (الحديد، الحجر، الرخام، أو أي معدن غير قابل للتلف).





ج. يتعهد الطرف الثاني بوضع البيانات على اللوحات الإعلانية المتحركة والثابتة حسب البيانات التي سترد إليه في وثيقة اعتماد تنفيذ مشروع أو برنامج حسب التالي:

شعار الهيئة	عن الكويت (الكويت بجانبكم)	شعار الطرف الثاني
رقم المشروع المعتمد من الهيئة		
اسم الممول، أو المترعرع المعتمد من الهيئة		
اسم العضو (اسم الطرف الثاني)		
العنوان التفصيلى (الدولة، المدينة، المنطقة أو القرية)		
أرقام الإحداثيات للمشاريع الإنسانية		
العام		رقم المشروع المعتمد

د. يتعهد الطرف الثاني، بوضع البيانات على اللوحات الثابتة والمتحركة باللغة العربية بالإضافة إلى اللغة المحلية في الدول غير الناطقة باللغة العربية.

#### المقدمة (المراجعة والمراقبة والتقييم)

- سيعمل الطرف الأول والطرف الثاني بشكل مشترك على تصميم خطط المراقبة والتقييم، بما في ذلك تطوير مؤشرات القياس للمشاريع التي يتم تنفيذها، وسوف يعملان معاً في دعم تنفيذ التقييمات.
- يحق للطرف الأول إرسال من ينوب عنه لمعاينة المشروع أو البرنامج في أي وقت يراه مناسباً خلال فترة تنفيذه أو بعد انتهاءه، وعلى الطرف الثاني التعاون التام معه وتسهيل مهمته.
- ستعمل مكاتب الطرف الأول في دول التنفيذ التي تتوارد بها على المراقبة والمراجعة والتقييم للمشاريع التي يتم تنفيذها مع الطرف الثاني.
- يجب على الطرف الثاني تسهيل أي زيارات من قبل الطرف الأول أو ممثلي المعنيين فيما يتعلق بالمشروع، ويتم الاتفاق على مواعيد الزيارات بشكل مشترك بين الطرفين.
- يمكن للطرف الأول الاستعانة بالطرف الثاني في القيام بعمليات التدقيق المؤسسي والميداني على البرامج والمشاريع المنفذة مع الجهات الأخرى الشريكة للطرف الأول، وفق آليات التقييم المعتمدة لدى الطرف الأول.
- يلتزم الطرف الثاني بالتعاون مع الطرف الأول وتوفير كل التقارير التي تتطلبها دراسة قياس الأثر للمشروع في حال تم اختيار المشروع ضمن المشاريع النوعية المراد قياسها بواسطة الطرف الأول بعد التنفيذ.
- في حال عدم التزام الطرف الثاني ببنود هذه الاتفاقية أو خالف ما جاء في "وثيقة اعتماد تنفيذ مشروع أو برنامج" فستطبق عليه المخالفات الواردة في أدلة إجراءات المنع.





### البند العاشر (السجلات المالية وعمليات التدقيق)

1. يجب على الطرف الثاني الاحتفاظ بفاتور حسابات منفصلة وسجلات مالية أخرى حتى يمكن تحديد المدفوعات والنفقات التي تتم بموجبها هذه الاتفاقية بسهولة، ويجب أن تكون فواتير الحسابات والسجلات المالية الأخرى دقيقة ومحدثة وتتضمن جميع المستندات الداعمة ذات الصلة.
2. يجب على الطرف الثاني الاحتفاظ بفاتور الحسابات الأصلية والسجلات المالية الأخرى لمدة (5) سنوات بعد انتهاء صلاحية هذه الاتفاقية أو إنتهاءها في وقت مبكر، ويجوز للطرف الثاني أن يطلب تمرير جميع السجلات المالية إلى الطرف الأول للاحتفاظ بها لفترة المطلوبة بموافقة خطية من كلا الطرفين.
3. يحق للطرف الأول تعين مدققين لفحص ومراجعة وتدقيق فواتير الحسابات والسجلات المالية الأخرى ذات الصلة بهذه الاتفاقية، وإجراء أي فحوصات أو تحقيقات أخرى في أنشطة المشروع.
4. يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ أي توصيات متفق عليها ناشئة عن عملية تدقيق تم إجراؤها في أي إطار زمني متفق عليه.
5. يلتزم الطرف الثاني بإعادة أي مبالغ أو نفقات غير مسموح بها أو في حال ظهور أي حالات اختلاس أو استخدام للأموال أو تعارض للمصالح أثنتها تقرير التدقيق مع تحمله تكاليف التدقيق.
6. يلتزم الطرف الثاني بتقديم نسخ من بياناته المالية السنوية المدققة من (مدقق حسابات خارجي)، التي تعكس الأموال المستلمة بموجب هذه الاتفاقية، إذا لم تكن قد تمت تخطيتها بالفعل من خلال عمليات التدقيق المنفذة من قبل الطرف الأول في حال طلبها.

### البند الحادي عشر (سياسة حماية المشروع)

لضمان حماية المشروع من عمليات الاحتيال وخيانة الأمانة ومكافحة الرشوة والفساد:

1. يجب على الطرف الثاني ضمان حماية جميع الأصول والأموال والموارد المرتبطة بالمشروع من جميع عمليات الاحتيال والفساد والخسارة والاختلاس أو سوء الاستخدام.
2. في حال عدم مطابقة المواصفات لما تم الاتفاق عليه في وثيقة اعتماد تنفيذ مشروع أو برنامج، يحق للطرف الأول رفض تسلم العمل أو المادة المتعاقدين عليها، مع إعادة تسليم العمل، أو المادة طبقاً للمواصفات، أو قبول العمل، أو المادة مع خصم نسبة يتفق عليها الطرفان عند عدم مطابقة المواصفات.





الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية  
International Islamic Charity Organization

3. يجب على الطرف الثاني أن يقر ويلتزم بسياسة عدم التسامح المطلق التي ينتهجها الطرف الأول تجاه ممارسات الاحتيال وخيانة الأمانة والفساد أو تعارض المصالح، ويجب أن يلتزم بشكل كامل بجميع القوانين والتشريعات واللوائح المعمول بها والمتصلة بالرشوة والفساد.

4. يتعهد الطرف الثاني بعدم توجيه أو اعتماد المشاريع لتنفيذها عبر أقاربه أو موظفيه، وإذا ثبت ذلك يتم استرداد جميع أموال المشروع، واعتبار وثيقة اعتماد تنفيذ **المشروع** أو البرنامج التي على أساسها تم اعتماد قيمة المشروع ملغاة.

5. يتعهد الطرف الثاني بأنه ولا أي من موظفيه ووكالاته وشركائه ومقاوليه الفرعين والموردين / البائعين والمشركاء المرتبطين بالمشروع قد:

أ. منح أو منع أو عرض أو قبل أو وافق على قبول أي مدفوعات أو هدايا أو منفعة أخرى مهما اختلفت مسمياتها وذلك لحت شخص على تسهيل أمور غير قانونية وكانت سبباً في إرساء عطاء موضوع الاتفاقية عليه أو على آخرين.

بـ. قبل أي عمولة تجارية، أو خصم، أو مدفوعات، أو مزايا مماثلة فيما يتعلق بهذه الاتفاقية، وذلك لمصلحتهم الخاصة أو لمصلحة شخص آخر.

6. يتعهد الطرف الثاني بحماية المشروع والحفاظ عليه خلال فترة عمرة الافتراضي المقدرة، وفق المعايير والمقاييس الدولية التي تحدد وتنظم مدة الأعمار التقديرية والافتراضية لكل مشروع حسب نوعه، والتي يتم تحديدها في دوالة المشروع أو "وثيقة اعتماد تنفيذ مشروع أو برنامج" حسب التالي:

أ. متابعة المشروع والتلاك من أنه يتجه نحو تحقيق الأهداف المرجوة منه، وأن الأنشطة والخدمات التي يتم عدتها وتقديمها تكون في الوقت المناسب وللثبات المستهدفة.

بـ، التأكـ من أنـ المـشـرـوـعـ يـؤـدـيـ دـورـهـ دونـ انـحرـافـ عنـ مـسـارـ طـبـيعـتـهـ الخـيرـيـةـ وـالـإـنسـانـيـةـ وـلـهـ لـاـ يـتمـ الـاسـتـفـادـةـ منهـ فـيـ غـيرـ ذـكـ.

جـ. متابعة المشروع أولاً باول لضمان حمايته والحفاظ عليه وعدم تعرضه للمخاطر أثناء تأدية رسالته، من خلال تحديد المخاطر المحتملة، وتحديد عوامل الخطير ومسبباتها وأثارها، ووضع الحلول لها ومعالجتها، ضماناً لعدم توقفه أو تعثره.

د. موافاة الطرف الأول بالتقارير التي توضح وجود أي انحرافات أو تغيرات على المنشروع أثناء فترة عمره الافتراضي من ضمنه الدراسات والخطط التي تعالج هذه الانحرافات، على أن يتم تزويده الطرف الأول بذلك بمجرد اكتشافها.

٥. موافاة الطرف الأول بالتقارير التشغيلية وتقارير قياس الأثر التي توضح مقدار الاستفادة من المشروع في حال تم طلبها.



7. يتعهد الطرف الثاني بالاعتصام عن أي معلومات وإبلاغ الطرف الأول عن أي مخالفات سابقة أو حالية أو محتملة فيما يتعلق بالمشاريع محل الاتفاقية أو غيرها قد ينبع عنها تأثير سلبي على الطرف الأول وفق تقدير الطرف الأول حول هذه المعلومة.

#### **البند الثاني عشر (الأطراف المحظورة)**

1. يحظر على الطرف الثاني التعامل بشكل مباشر أو غير مباشر مع أي جهة أتهمت أو أثيرت حولها الشكوك في خسivel الأموال أو تمويل الإرهاب، وفي هذه الحالة يبقى الطرف الثاني المسؤول وحده عن أي تبعات أو أي ملاحقات قضائية أو دولية مع حفظ حق الطرف الأول في طلب الغاء اعتماد الطرف الثاني لدى منظومة العمل الإنساني التابعة لوزارة الخارجية الكويتية.

2. لا يجوز للطرف الثاني المشاركة في أي معاملة مالية أو أي تعامل آخر مع طرف محظوظ لدى دولة المقر للطرف الأول (أي فرد أو كيان محظوظ أو مدرج في قائمة رسمية بشكل مباشر أو غير مباشر في أنشطة أو كيانات خاصة للعقوبات).

3. لا يجوز للطرف الثاني التعامل مع أي جهة خيرية في دولة التنفيذ أو خارج دولة التنفيذ غير معتمدة لدى منظومة العمل الإنساني بوزارة الخارجية الكويتية، فيما يتعلق بأي أنشطة أو تعاملات ضمن إطار هذه الاتفاقية.

4. يجب على الطرف الثاني إبلاغ الطرف الأول على الفور إذا أصبح خلال فترة هذه الاتفاقية على علم بأي ارتباط من أي نوع بينه وبين الطرف الثاني وبين منظمة أو فرد قد يتضرر إليه على أنه مرتبط بأي شكل من الأشكال بأنشطة أو بأي فرد أو كيانات خاصة لقائمة عقوبات، بما في ذلك - على سبيل المثال لا الحصر - أي اكتشاف أو اشتباه أو أي محاولة لـ:

  - أ. معاملة مالية أو أي تعامل آخر مع طرف مشبوه.
  - ب. تحويل أصول المشروع أو أمواله أو مواردته إلى طرف محظوظ.
  - ج. استغادة مباشرة، أو غير مباشرة، أو تحكم لطرف محظوظ، أو مشبوه.

### **البند الثالث عشر (الهوية البصرية)**

- لا يجوز للطرف الثاني نشر هذه الاتفاقية أو أي من موادها من خلال وسائل الإعلام والنشر بمختلف صورها، ويتم هذا الحظر إلى استخدام الشعارات والمعلومات الخاصة بالمشروع، والتي قد تؤدي إلى التعريف بالطرف الأول في هذه الاتفاقية، ما لم يذن الطرف الأول بذلك قبل الإصدار.
  - يجب على الطرف الثاني قبل نشر أي مادة أو وثيقة تحتوي على شعارات الطرف الأول أو اسمه تقديم هذه المواد إلى الطرف الأول للموافقة عليها كتابياً.
  - يلتزم الطرف الثاني أثناء تنفيذ المشروع بعدم قيامه بأى شيء يتوقع أن يضر بسمعة الطرف الأول أو المتبرع.





البند الرابع عشر (الملاكيّة الفكريّة)

1. مع عدم الإخلال بأي من شروط المانحين المتعلقة بالملكية الفكرية، فإن أي حقوق ملكية فكرية في المواد المعدة من قبل أو نيابة عن أي طرف في هذه الاتفاقية بموجب المشروع يجب أن تكون مملوكة لهذا الطرف، ولكنها مرخصة للطرف الآخر، على أساس عالمي ودائم وحال من حقوق الملكية وغير قابل للإلغاء، لاستخدامها أو السماح للأخرين باستخدامها لأغراض هذا المشروع.
  2. في حال قيام الطرف الأول بتزوير الطرف الثاني بأي من حقوق الملكية الخاصة لاستخدامها فيما يتعلق بالمشروع، يجب على الطرف الثاني عند إنتهاء هذه الاتفاقية، التوقف عن استخدام المواد ذات حقوق الملكية الفكرية هذه على الفور، وإعادة أو التخلص من تلك المواد على النحو المطلوب بواسطة الطرف الأول.

البند الخامس عشر (السرية)

يُحظر على الطرف الثاني أن يفصح عن أي معلومات أو بيانات تتعلق بالطرف الأول أو عمله، التي ينفي أن تظل سرية بطبعتها، واستمر هذا الحظر حتى بعد انتهاء هذه الاتفاقية أو فسخها.

#### **البند السادس عشر (تعديل أو إنهاء الاتفاقية)**

1. يجوز لأي من الطرفين إنهاء الاتفاقية بتقديم إشعار كتابي بإنهايتها بفترة إخطار لا تقل عن شهر، مع مراعاة تسوية الحسابات والمشاريع السابقة إن وجدت.

2. يحتفظ الطرف الأول بالحق في التعديل وبشكل مباشر مع إشعار الطرف الثاني.

3. علاوة على أي حق منصوص عليه في هذه الاتفاقية، يحق للطرف الأول إلغاء الاتفاقية وما يلحقها من وثائق اعتماد تنفيذ مشروع أو برنامج، والامتناع عن تقديم الدفعات، واسترداد كافة المبالغ التي تسلمها الطرف الثاني فور مطالبة الطرف الأول له بذلك، دون حاجة إلى إنذار أو تنبيه في الحالات الآتية:

  - أ. إذا أخل الطرف الثاني بأي من الالتزامات المنصوص عليها بهذه الاتفاقية أو وثيقة اعتماد تنفيذ المشروع أو البرنامج.
  - ب. فقدان الطرف الثاني لاعتماده لدى منظومة العمل الإنساني بوزارة الخارجية الكويتية، أو تجميده أو عدم تجديده لمدة تزيد على أربعة أشهر أو خلال تلك الفترة إذا كان الطرف الثاني من الشركاء خارج الكويت، وفي حال كان الطرف الثاني من الشركاء الداخليين بدولة الكويت فيلزم بسريران اعتماده لدى وزارة الشئون الاجتماعية.
  - ج. إذا امتنع الطرف الثاني أو تأخر في تنفيذ توجيهات الطرف الأول الخاصة بمصلحة المشروع.
  - د. عدم إرسال الطرف الثاني للطرف الأول القوازير الواقية والكافحة حسب النطاق الزمني للمشروع.





4. سيقوم الطرف الأول بتسديد المدفوعات المستحقة للطرف الثاني بموجب (وثيقة اعتماد تنفيذ مشروع أو برنامج المرسلة لاحقاً والتي شرعتها هذه الاتفاقية وتمت الإشارة إليها في الوثيقة) بعد إنتهاء أنشطة المنع والمدخلات والمخرجات المقيدة لإرضاء الطرف الأول حتى تاريخ الإنتهاء، وإن يكون الطرف الأول ملزماً بدفع أي نفقات يتكبدها الطرف الثاني بعد التاريخ الفعلي لإشعار الإنتهاء المبكر، والذي من المتوقع أن يتوجهها الطرف الثاني أو يستردها، إذا أثبتت استحقاقها لها.

5. في حال تم تعديل الاتفاقية أو إنهائها يجب على الطرف الثاني:

أ. وقف أنشطة المشروع المعتمد وفق (وثيقة اعتماد تنفيذ مشروع أو برنامج)، واتخاذ جميع الخطوات المناسبة لحفظها على جميع الأعمال وحمايتها حتى وقت التعديل أو الإنتهاء، والامتثال لتوجيهات الطرف الأول فيما يتعلق بهذه الأنشطة.

ب. تقديم تسوية حساب للنفقات حتى تاريخ الإنتهاء، ويجب أن يشمل ذلك أي نفقات أخرى بعد تاريخ الإنتهاء، والتي لا يمكن توقع توجهها أو استردادها بشكل معقول.

ج. تقديم تغريم مدني ومالى نهائى إلى الطرف الأول في غضون (30 يوماً) من تاريخ الإنتهاء.

د. ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك كتابياً، يقوم الطرف الثاني بإعادة الأصول والمعدات المشترأة بموجب هذه الاتفاقية (وثيقة اعتماد تنفيذ مشروع أو برنامج المرسلة لاحقاً والتي شرعتها هذه الاتفاقية وتمت الإشارة إليها في الوثيقة) إلى الطرف الأول، ليقوم بالتصريف فيها بما يراه مناسباً، على أن يتم ذلك في غضون (30 يوماً) من تاريخ الإنتهاء.

هـ. إعادة أي أموال غير منفعة إلى الطرف الأول أو إلى أي جهة يفوضها، كما يلتزم بتسليم الأموال في غضون (30 يوماً) من تاريخ الإنتهاء.

#### البند السابع عشر (الجزاءات والغرامات)

بما لا ينتقص من أي حقوق أخرى وردت في هذه الاتفاقية، يحق للطرف الأول توقيع غرامة تأخير على الطرف الثاني مقدارها (30 ديناراً أو ما يعادلها بالعملة المحلية) عن كل يوم تأخير، في حالة عدم قيامه بتسليم أو تنفيذ الأعمال في الموعد المحدد، وذلك بعد أقصى (10%) من إجمالي قيمة العقد والأعمال الإضافية، ويحق للطرف الأول تحصيل قيمة الغرامة خصماً من مستحقات الطرف الثاني لديه، وتتعذر هذه الغرامة حالة واحدة بمجرد حصول التأخير، ومن دون حاجة إلى إثبات الضرر الذي يعتبر متحققاً في جميع الأحوال، عدا حالة تقديم الطرف الثاني الأدلة والمبررات التي تثبت حدوث التأخير نسباً خارج عن إرادة الطرف الثاني، واقتصر الطرف الأول بواقعية هذه الأسباب.





الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية  
International Islamic Charity Organization

#### البند الثامن عشر (القانون الواجب التطبيق)

تسرى على هذه الاتفاقية أحكام القوانين الكويتية بحسب اتفاق الطرفين على ذلك وبما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية. وفي حالة حدوث خلاف أو نزاع بشأن هذه الاتفاقية، فقد اتفق الطرفان على اللجوء للتحكيم، وذلك بأن يختار كل طرف محكماً من جهته، ويختار الطرفان معاً محكماً ثالثاً للفصل في النزاع، ويكون الحكم فيه نهائياً وغير قابل للطعن.

#### البند التاسع عشر (مدة الاتفاقية)

تسرى هذه الاتفاقية اعتباراً من تاريخ التوقيع وتجدد تلقائياً بداية كل عام، ما لم يتم إنهاؤها بموجب اتفاق مكتوب متبادل بين الطرفين.

#### البند العشرون (نسخ الاتفاقية)

حررت هذه الاتفاقية من نسختين أصليتين يبد كل طرف نسخة للعمل بموجبها عند الحاجة.

الطرف الثاني

التوقيع:



الطرف الأول /

التوقيع:



حرر في:





المَهِيْثَةُ الْاِسْلَامِيَّةُ الْعَالَمِيَّةُ  
International Islamic Charity Organization

أقرار وتعهد

اقرئ أنا حاتم العيادي

احمل هوية رقم بت و 05296447

يصفى رئيس مجلس الادارة وأمثال شبكة غصن الزيتون للجمعيات التنموية بتونس

أقر بصحة البيانات التي تم تقديمها في هذه الوثيقة، كما أقر بأن جميع المعلومات والبيانات الواردة في هذه الوثيقة صحيحة، وأنني قرأت هذه الوثيقة بعناية وفهمت مضمونها بشكل كامل.

اقر بأن الجهة التي أمنتها ملتزمة بتنفيذ ما تنص عليه هذه الوثيقة، بما في ذلك الالتزام بحصة الشروط والأحكام المنصوص عليها فيها.

أدرك تماماً أن هذه الاتفاقية لا تلزم الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية بإسناد مشاريع معينة أو يستند خدمات محددة، وإنما تشكل اتفاقاً عاماً بين الأطراف.

ألتزم بالحفظ على سرية محتوى هذه الاتفاقية والبيانات المرتبطة بها، واقر بأنه يجب عدم الكشف عنها إلى أي جهة أخرى دون موافقة خطية من الهيئة الخبرة الإسلامية العالمية.

التوقيع: \_\_\_\_\_